

## إسقاط النظام الطائفي: مسؤوليات وتحديات

أحمد بعلبكي\*

يغلب على التفكير السياسي اليومي، الذي يهيمن فيه الخطاب الإعلامي في لبنان، الميل إلى اختزال بنية الدولة بالنظام السياسي، واختزال النظام السياسي داخلها بتركيبه السلطوي. ويجز هذا الاختزال المركب إلى إغفال الأنظمة الأساسية الأخرى في بنية الدولة، كأنظمة الاقتصاد والقضاء والإدارة والثقافة، ومتفرعات كل منها. ولذلك غالباً ما يسود الظن بأن إسقاط النظام السياسي الطائفي يؤدي بالضرورة إلى خروج الدولة اللبنانية من أزمات تشكلها المهتدة للكيان أحياناً.

ويغلب على الثقافة السياسية المهيمنة اعتبار أن النظام السياسي الليبرالي صُمم قبل الاستقلال، وتشرع بعده، لتلائم التركيبة الطائفية الفريدة للكيان ويتماها معها. كما يُعد أن هذا النظام (System) يعمل كما يظن دعواته الطائفيون، بمنطق يضمن تجدد وأداء وظائفه بفعل الترابط التلقائي لمكوناته ومؤسساته. ويضمن بالتالي تجدد بنية الدولة على نحو يحفظ فريدة الكيان ويعزله، كما يظن دعواته، عما يضيره من التغييرات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي حكمت وتحكم تشكيله.

وهنا نذكر بأن هذا الفهم السائد في الثقافة السياسية المهيمنة، في أوساط نخب الطوائف، إنما يرتكز على اعتبار أن هوية كل لبناني تتحدد أساساً بإيمان طائفته وشرعها، وأن هوية الطائفة تتحدد بذاتها وبما توفره لها المراجع والمؤسسات الدينية، في داخل البلاد وخارجها، من إيمان وشرع. هكذا تصبح هوية متجوهرة ومتجاهلة الظروف الإقليمية والدولية التي تضافرت خلال القرن التاسع عشر، لفرض قيام الكيان الملائم لتميز الدور الذي قدر له أن يؤديه في المشرق وبالحدود التي وضعتها رئاسة الأركان الفرنسية عشية صياغة بروتوكول المنصرفية عام 1861. صياغة باركها قداسة البانيا خطياً عام 1920 (1). في ظل تلك الظروف الإقليمية والدولية التي شكلت، ما سُمي آنذاك المسألة الشرقية، جرى تحديد مواقع الطوائف وأدوار مؤسساتها وزعاماتها السياسية في بناء الكيان، وتحديد توزيع السلطات بينها، واستثمار تلك السلطات في دعم تحالفاتها الخارجية، دفاعاً عن مواقعها في إدارة الحكم.

ولقد وفرت هذه الثقافة الطائفية السلطوية، الشروط الأيديولوجية الملائمة لتحسين المنهج الليبرالي في إدارة النظام الاقتصادي والثقافي، وفي اعتماد التشريعات الملائمة لنهج مركزية الإدارة العامة في البلاد.

وهنا نشير إلى ما ارتكز عليه نهج الليبرالية اللبنانية الطائفية، في إدارة النظام الاقتصادي داخل الدولة. فعملت على حصر استثمار الموارد البشرية ومزايا الموقع الجغرافي في إنتاج خدمات الوساطة في أسواق المشرق، كما عملت على ربط ظروف نمو هذه الموارد بالتحولات التي شهدتها المنطقة منذ الاستقلال إلى الآن. والاختلالات الداخلية والإقليمية التي واجهت التخلع الطائفي للنظام السياسي، وصولاً إلى الحروب الأهلية، انعكست في تعويق الأداء الليبرالي للنظام الاقتصادي وفي ما نتج عن هذه الحروب من تدهور مزايا وحظوظ الموارد الاقتصادية اللبنانية في أسواق المشرق والخليج خاصة، وفي ما نتج من سلبيات على مستوى البطالة وتراكم العجزات والديون. إلا أن التوزيع الطائفي للسلطة والهويات، وتعمق الارتعانات الخارجية الدينية والسياسية، الذي ظل يهدد بناء سلطة مركزية تصون الأدوار البنوية الضرورية للنظام والكيان، كانا يتجاوزان أزماته ويصمدان أكثر من أنظمة عربية كثيرة، بفعل تحفز القوى الخارجية المستفيدة من فريدة نظامه على الوصول إلى مساومة ما، تتجسد بوصاية قادرة على تجديد النظام السياسي.

ونذكر هنا بأن إسقاط النظام السياسي المختزل

في شعارات النخب الشبابية إلى منظومة الزعامات المتوارثة في السلطة والمترسخة بفعل التشريعات المجددة لامتيازاتها، ومنها قوانين الانتخابات النيابية والبلدية خاصة، هو إسقاط متعذر حكماً، إذا ما بقيت أسس النظام السياسي محصنة. فهي محصنة بالحمايات الخارجية للدول المستفيدة من النظام على الصعيد الإقليمي من جهة، وبالحمائية الداخلية لأصحاب النظام الاقتصادي الريعي وطغمته التجارية والمصرفية من جهة أخرى. هذا النظام الذي لا تتكامل فيه موارد البلاد، وتتعرض في ظله لأشكال الاستيراد الإغراقي، وإلى ما يعطل الترابط العضوي للقطاعات ومصالح الجماعات في المناطق، ويوسع من هيمنة الآليات المعولة المتحكمة في أنظمة النقد وتحويله من خلال آليات تحرير الأسواق التجارية والمالية وتحريك الاستثمارات الخارجية. ونحن نعلم أن أي تغيير في إدارة النظام الاقتصادي غير متوافرة في الظروف الراهنة، لفرض الخيارات البديلة عنه في لبنان، بسبب انشغال الأحزاب والقوى الاجتماعية السياسية المعارضة عن الآليات النيوليبرالية المنفلتة على استغلال الأسواق الداخلية، وتعطيل القدرات الشبابية بالبطالة والهجرة.

ولا بد من التذكير أيضاً بأن إمكانات التغيير الديمقراطي للنظام الثقافي والتعليمي، وهو النظام الأكثر تحصيلاً وتجديداً للنظام السياسي الطائفي، لا تبدو هي الأخرى، حتى الآن. متوافرة لدى الحركات الاجتماعية التي ترفع شعارات تغيير النظام. فهي حركات منفصلة، في الغالب الأعم، على نظام التعليم الحكومي، ولا تتوافق على بلورة أي نظام تعليمي بديل عنه، أكثر مدنية وأقل طائفية. على العكس، هي تذهب بعيداً في ترسيخ النظام القائم الذي تتوسع فيه مؤسسات التعليم الطائفية، العاملة دائماً على إنتاج الوعي الضروري للدفاع عن قيام وتجديد النظام السياسي الطائفي، وتقوم كلما لاحت الحاجة بدور التعبئة، عندما تستخدم المواجهات بين أطراف النظام السياسي المتحسسة في محاور الصراعات الإقليمية والدولية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار والمسؤولية، غلبة طابع العفوية لدى النخب الشبابية المعارضة المطالبة بإسقاط النظام الطائفي، وتذكرنا بأن تلك النخب والفئات المتشبهة على امتداد عقود من الزمن بالامتدادات الخارجية للأحزاب غير الطائفية وتكيفها مع القوى والتيارات السياسية الطائفية الحاكمة، نخلص إلى القول إن شعارات التغيير الديمقراطي لتلك النخب الشبابية، ذات الميول المتفاوتة في التحيز للعلمانية، يمكن أن تستقطب جماهير الطوائف المتضررة إجمالاً من الأنظمة المكونة لبنية الدولة الطائفية. وهي جماهير تجد نفسها محرومة في ظل هذه البنية من فرص العمل والعيش والتعليم المنافس في أسواق العمل المتطورة. ويمكن هذه النخب المعارضة أن تستثمر ذلك الاستقطاب في شعارات تعبر عن برامج متبلورة ومسؤولة، وأكثر قرباً من الأسس المدنية التي ارتكز إليها الدستور اللبناني، كما أنه يمكن تلك النخب والفئات المعارضة أن تكون أكثر فطنة في تجاوز ما ألحق بالدستور من إضافات وتأويلات، ترسخ الهويات الطائفية على حساب هوية المواطنة، كما يمكنها أيضاً أن تستثمر استقطاب جماهيرها بأساليب أقل استتارة، إن لم نقل أقل استفزازاً في الضغط السياسي، من أجل تجاوز مركزية الهدر والزبائنية في نظامي التمثيل النيابي والإدارة، والدفع باتجاه إدارة مناطقية تنموية.

وتعمل تلك الإدارة المناطقية التنموية في ظل نظام لامركزية إدارية يمكن النخب الليبرالية والديموقراطية من تجاوز الانفعال العصبوي للطوائف ومن تحقيق الكثير من أهدافها، حتى لو استمر العمل في نظام التمثيل البرلماني الطائفي بالمنافسة. لكن هناك شرط، هو أن تعمل تلك النخب لتوفير الضغوط السياسية الكافية لإقرار

خلال إحدى تظاهرات إسقاط النظام الطائفي (أرشيف - مروان ططحح)



### الأحزاب والقوى المعارضة مشغولة عن الآليات النيوليبرالية المنفلتة على استغلال الأسواق الداخلية



تشريعات ملائمة على الأقل، كقانون انتخاب يعتمد النسبية على مستوى المحافظات، إضافة إلى قوانين إصلاحية أخرى للأحزاب والجمعيات والبلديات والأحوال الشخصية.

وتقديراً منا لنيل الأهداف التي تتوخاها نخب الشباب اللبنانيين المنتفضين ضد الطائفية السياسية، ومن أجل بناء الدولة المدنية على طريق العلمانية، نرى أن الجماهير المتضررة يمكن أن تستعمل تدريجياً إلى تجاوز نظام الطائفية السياسية، وإلى تجاوز أسسه التشريعية واحداً واحداً. ف شعار إسقاط النظام الطائفي، بالجملة، غالباً ما يستفز قناعات الجماهير الطائفية، المتشكلة على امتداد عقود طويلة. لذلك حاولنا اليوم أن نجيب عن سؤال كبير، يدور حول كيفية إسقاط النظام الطائفي من خلال منطق التدرج في إسقاط التشريعات البنوية المحصنة له، باعتبار أن إسقاط النظام لا يجوز أن يفهم إلا كعملية. ولذلك، اخترنا أن نفضل في إسقاط أحد أركانه، ألا وهو المركزية الطائفية، وتتميز استقطاب الفئات المتضررة من هذه المركزية في الضغط من أجل إسقاطه بالجملة.

وغني عن البيان أن الطابع التنموي لنظام اللامركزية الإدارية الموحد للجماعات في المناطق، يمكن أن يقوم على انتخاب مجالس أفضية لا تنتخب على أساس القيد الطائفي. مجالس يتألف في ظلها الناس تحقيقاً لمصالحهم في ترقية استثمار مواردهم. وقد خبر الناس في المناطق اللبنانية، على امتداد قرون، البعد الإنساني للتألف المعيشي في الأرياف، كما في المدن، وما بذلوا إلا تحت تأثير الترهيب والتعبئة في ظروف التآزم واختلال التحاصص بين أطراف الطبقة الحاكمة.

#### من التحدي السياسي إلى التحدي التنموي

إن عملية التغيير الديمقراطي، المعززة لروح التشريع المدني في الدستور اللبناني، هي عملية نضالية وتكاد تكون من أرقى وأصعب العمليات المطلوبة لبناء المواطنة في تعددية ديموقراطية. تعددية يتحول معها لبنان من اتحاد المحميات الطائفية الموجهة من الخارج، إلى دولة قادرة على



تتميز موارد الكيان، وتطوير أسواقه في مواجهة آثار العولمة الإغراقية. دولة قادرة على تحسين وحدته، في زمن تفرض فيه العولمة النيوليبرالية تخلي الدول الفقيرة عن شروط السيادة التي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية.

يقوم النظام السياسي الطائفي على إزاحة وعي الناس من مستوى تكامل مصالحهم في تطوير مواردهم ورفاههم، إلى مستوى يدفعون فيه إلى التنزاع في تجديد شرعية الطبقة الحاكمة المستثمرة لعصبياتهم. ولا يمكن أن يواجه هذا النظام إلا من خلال تشريعات تنموية ديموقراطية جديدة. تشريعات تهدف إلى لامركزية بمعايير تنموية، ولا يمكن إلا أن تتعارض مع تفرد الزعامات السياسية المباشر في تشكيل وانتخاب أطر التمثيل المحلي. وتمثل المعايير التنموية للامركزية بسياسات تعاندها الحكومات لتجاوز تفاوتات النمو التي تعاندها المناطق المحرومة. سياسات تعاندها في تمويل برامج التنمية في هذه المناطق، تتناسب عكسياً مع مستويات النمو فيها، وتعاندها في تحديد نسبة لامركزية الإنفاق التي تتولاها الإدارة المحلية. وهي نسبة تراوح في البلدان الإسكندنافية بين 35 و 51%، كما تتراوح في الهند والصين ونيجيريا بين 45 و 66% (2).

#### نحو هيكلية ملائمة لامركزية تنموية

إن التوجه الإصلاحية على مستوى التمثيل الأهلي، من خلال التحول إلى البلديات الموسعة، تتبرر جدواه الاجتماعية والاقتصادية والإدارية باعتبار البلديات قاعدة لنظام من اللامركزية الإدارية التنموية، يتكوّن من مؤسسات مترابطة في إطار وزارة للتنمية المناطقية والمحلية.

أولاً: على النطاق المركزي:

1. إنشاء مجلس مركزي للتنمية المناطقية والمحلية يرأسه الوزير ويتكون من 3 مجموعات معنية بالتنمية هي:

\* مجموعة رؤساء مجالس الأفضية، إضافة إلى رؤساء بلديات العاصمة ومراكز المحافظات،  
\* مجموعة من ممثلين عن الوحدات الجامعية المعنية بحاجات تخطيط وتنفيذ برامج التنمية في نطاقات الأفضية والمدن،  
\* ومجموعة من ممثلين عن منظمات غير حكومية منحصصة بخبراتها التي يشترط أن لا تقل عن 10 سنوات بالعمل في مشروعات نفذتها في أكثر من قضاء ومدينة.

2. يُشرف المجلس المركزي للتنمية المناطقية المحلية على عمل مديرتين عامتين مركزيتين هما:

● مديرية للتنمية البشرية: تقوم بأعمال التخطيط والتقويم من خلال جهاز للإحصاء

مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسان الزين ■ مجلس التحرير عربيات دوليت إيلي شاهوب، نقاشة بيار ابي صعب، محمّد ضحى شمس، رياض علي صفا، عدد عمر نشابة، اقتصاد محمد زريب

المحرر الفني اميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمحرر المسؤول ابراهيم الامين  
المكاتب بيروت - فزاد - شارع دوان - سنتر كونيورد - الطابق السادس ■ تليفون: 01759500 01759597 ■ ص.ب. 5963/113  
www.al-akhbar.com

الاعلانات Tree Ad 03/252224\_01/61115  
التوزيع شركة الاونك 03/828381\_01/666314\_15

الزخار

تأسست عام 1953  
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس  
جوزيف سمحة  
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير  
انسب الحاج